دراسات خاصة

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تأمين المصالح الاستراتيجية:
تحولات وأبعاد السياسة الخارجية الألمانية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

باسم راشد

العدد 31 - نوفمبر 2024

دراسات خاصة

المدير التنفيذي
حسام إبراهيم

مستشار أكاديمي
د. إبراهيم غالي

رئيس التحرير التنفيذي
مصطفى ربيع

نائب رئيس التحرير
إبراهيم الغيطاني

الهيئة العلمية
علي صلاح
أحمد عليبه
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
يارا منصور
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
محمد العربي
محمد محمود السيد
شريف هريدي
محمود قاسم
أحمد الهاشمي
نورهان شريف

الإخراج الفني:
عبدالله خميس
عادل خطاش

التدقيق اللغوي
محمذن الغوث

العلاقات العامة
رحاب مكرم
info@futureuae.com

النشر والتسويق
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات غير دورية تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

تأمين المصالح الاستراتيجية:

تحولات وأبعاد السياسة الخارجية الألمانية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

باسم راشد

باحث دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة الدراسة:

شهدت السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة آسيا الوسطى تحولاً مهماً في السنوات الأخيرة. تقليدياً، ظلت المنطقة في هامش الاهتمامات الاستراتيجية الألمانية والأوروبية بشكل عام، ومع ذلك، تغيَّر المشهد الجيوسياسي بشكل كبير، خاصةً بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، في فبراير 2022، في ظل البحث عن موارد بديلة للطاقة والمواد الخام؛ لتتحول سياسة ألمانيا الخارجية نحو دور أكثر انخراطاً في التفاعلات العالمية والمناطق الجغرافية المختلفة، ومن ضمنها منطقة آسيا الوسطى.

وقد حافظت ألمانيا على علاقات إيجابية مع جميع دول آسيا الوسطى؛ إذ تكفي معرفة أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة، إلى جانب فرنسا، من بين دول الاتحاد الأوروبي، التي لديها تمثيل دبلوماسي في جميع دول آسيا الوسطى. ومع ذلك تزايد الاهتمام الألماني مؤخراً تجاه المنطقة؛ ما انعكس في انعقاد قمة مُشترَكَة هي الأولى من نوعها بين ألمانيا وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس، في برلين، يوم 29 سبتمبر 2023؛ لتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين الجانبين؛ خاصةً مع تصاعد النفوذ الروسي والصيني بالمنطقة، وكذلك في ضوء التحولات التي يشهدها النظام العالمي في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم مما يوفِّره التعاون الألماني مع آسيا الوسطى من فرص للجانبين؛ فإنه يُواجَه بالعديد من التحديات الاستراتيجية؛ ما يستدعي فهم أبعاد السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة، والتي لا تنفصل عن تحركات الاتحاد الأوروبي بشكل عام، والدوافع الأساسية وراء تزايد هذا الاهتمام، وكذلك الفرص والتحديات التي يطرحها هذا التعاون، انتهاءً بالتطرق لرهانات مستقبل هذه العلاقات في ضوء العديد من المحددات؛ وهو ما ستحاول هذه الدراسة استشرافه.

أولاً: تطوُّر السياسة الألمانية تجاه قارة آسيا بعد الحرب الباردة

شهدت السياسة الخارجية الألمانية، منذ سقوط جدار برلين في عام 1989، تطورات ملموسة تجاه آسيا بشكل عام، فبعد أن كانت ترتكز ألمانيا تقليدياً على السير في ركاب نظام الحرب الباردة ثنائي القطبية، اتخذت برلين عدة تحركات عكست في مجملها محاولات من صانع القرار الألماني للتكيف مع المشهد الجيوسياسي المتغير إقليمياً وعالمياً. ففي التسعينيات، كانت منطقة آسيا على هامش السياسة الخارجية الألمانية في ظل تركيز برلين على ترتيب البيت من الداخل وإعادة التوحيد وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، لكنها كانت تدرك في الوقت ذاته الأهمية الاقتصادية المتصاعدة للدول الآسيوية؛ إذ حفَّزت "المعجزة الآسيوية" الشركات الألمانية على استكشاف أسواق جديدة وفرص استثمارية، وشهدت هذه الفترة زيادة في الوفود التجارية ومبادرات التعاون الاقتصادي.

لاحقاً، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، وسَّعت برلين نهجها في التفاعل مع آسيا لما وراء الجانب الاقتصادي؛ خاصةً في ظل تزايد المخاوف الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ ما دفعها إلى زيادة التعاون مع بعض الدول الآسيوية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية غير التقليدية. وتوازياً مع ذلك، شهدت هذه الفترة أيضاً مشاركة ألمانية نشطة في المنتديات الإقليمية مثل: اجتماع آسيا وأوروبا (ASEM) ومنتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا (ARF)؛ إذ عززت هذه المنصات الحوار وسهلت الشراكات بشأن القضايا ذات الاهتمام المُشترَك. وبالإضافة إلى ذلك، برزت ألمانيا خلال العقدين الأخيرين كمانح إنساني كبير في آسيا للمساعدة في إغاثة المنكوبين وتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

إذن، شهدت سياسة ألمانيا تجاه آسيا عدة تحولات استراتيجية نحو تعاون أكثر عمقاً وشمولاً في ضوء الصعود الاقتصادي والعسكري للصين، إقليمياً وعالمياً، والمخاوف من تراجع النفوذ الغربي بالمنطقة. في هذه المرحلة، اكتسب مفهوم منطقة الإندوباسيفيك (المحيطين الهندي والهادئ) زخماً في السياسة الخارجية الألمانية؛ ما عَكَس بدوره اعترافاً بالأهمية الاستراتيجية المتزايدة للمنطقة. وقد عززت قيادة ألمانيا الاتحاد الأوروبي لاعتماد "المبادئ التوجيهية للمحيطين الهندي والهادئ" في عام 2020 هذا التحول. وبالتزامن مع ذلك، تطلبت التهديدات الأمنية الجديدة مثل: الهجمات الإلكترونية وتغير المناخ نهجاً أكثر شمولية للأمن الإقليمي؛ لذا دعت ألمانيا إلى نظام دولي قائم على القواعد والتعاون المتعدد الأطراف لمواجهة هذه التحديات.

هذه التغيرات تُعَد بمثابة تطور لسياسة ألمانيا الخارجية تجاه آسيا بشكل عام، والتي لم تنفصل بدورها عن التركيز على آسيا الوسطى بشكل خاص؛ خاصةً في السنوات الأخيرة، والتي تزايدت وتيرتها المتصاعدة في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، وما فرضته من ضرورة إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الألمانية، وهو ما أوضحه المستشار الألماني، أولاف شولتس، في خطابه أمام البوندستاغ الألماني، الذي لاقى صدى واسعاً داخلياً وخارجياً؛ إذ ارتبطت كلمة "Zeitenwende"، وهي كلمة ألمانية تعني "نقطة تحول" أو "لحظة فاصلة"، بتوقعات عالية بأن ألمانيا ستغير سياستها الخاصة بالدفاع والاقتصاد والطاقة بشكل جذري؛ وهو ما ينصرف بدوره على توجهات سياستها في آسيا عموماً، ومنطقة آسيا الوسطى بشكل أكثر تحديداً[1].

ثانياً: تصاعُد الاهتمام الألماني بآسيا الوسطى

تمتد منطقة آسيا الوسطى من بحر قزوين في الغرب إلى الصين ومنغوليا في الشرق، ومن أفغانستان وإيران في الجنوب إلى روسيا في الشمال. وتتكون المنطقة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق؛ والتي تضم حالياً خمس دول هي: أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان. هذه الدول الخمس أضحت ذات أهمية استراتيجية كبرى في النهج الألماني الخارجي في السنوات الأخيرة؛ نظراً لما تمتلكه من موارد طبيعية وسوق ضخمة من ناحية، وتصاعُد التنافس الجيوسياسي على المنطقة من ناحية أخرى.

شكل (1): خريطة جمهوريات آسيا الوسطى

تاريخياً، اعتمدت ألمانيا على نهج التعاون الثنائي مع دول آسيا الوسطى بشكل فردي. ولكن تغيَّر المشهد مع إطلاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى في عام 2007، والتي قادتها ألمانيا حينما كانت رئيساً للمجلس الأوروبي، وقد تم تنقيح هذه الاستراتيجية لاحقاً في عام 2019[2].

ومـع انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة في فبرايـر 2022، اعتمـدت برلـين نهجـاً مزدوجـاً؛ ثنائيـاً؛ يسـعى لتطويـر العلاقـات الثنائيـة مـع دول المنطقـة فـرادى، وجماعيـاً، ويتعامـل مـع المنطقـة ككتلـة واحـدة ارتباطـاً بالاسـتراتيجية الإقليميـة الأوروبيـة مـن ناحيـة أخـرى.

في هـذا الإطـار، كانـت كثافـة الزيـارات المُتبادَلَـة والقمـم المُشـتَرَكَة بـين ألمانيـا ودول آسـيا الوسـطى مـؤشراً رئيسـياً عـلى حجـم الاهتمـام الألمانـي المتزايـد بالمنطقـة؛ إذ قـام الرئيـس الألمانـي، فرانـك فالـتر شـتاينماير، بزيارتـين خـلال السـنوات الماضيـة لبعـض دول آسـيا الوسـطى؛ الأولى إلى أوزبكسـتان في مايـو 2019، والثانيـة إلى كل مـن كازاخسـتان وقرغيزسـتان في يونيـو 2023؛ بهـدف تطويـر علاقـات أكثـر عمقـاً مـع دول المنطقـة وإبـداء اسـتعداد ألمانيـا لتكـون شريـكاً اسـتراتيجياً للمنطقـة[3]. ويُلاحَـظ أنـه في نفـس التوقيتـات تقريبـاً زار الرئيـس الأوزبكـي شـوكت ميرزيوييـف ألمانيـا مرتـين؛ الأولى في ينايـر 2019 والثانيـة في مايـو 2023؛ لبحـث تطويـر علاقـات التعـاون في مجـال الطاقـة[4]. أيضـاً قامـت وزيـرة الخارجيـة الألمانيـة، أنالينـا بيربـوك، بزيـارة رسـمية، اسـتغرقت ثلاثـة أيـام، إلى كل مـن كازاخسـتان وأوزبكسـتان في أكتوبـر 2022؛ لتوطيـد أطـر التعـاون الاقتصـادي والطاقـوي مـع الدولتـين[5].

في أعقـاب ذلـك، اسـتضافت برلـين القمـة الأولى مـن نوعهـا في إحـدى دول الاتحـاد الأوروبـي بـين المستشـار الألمانـي شـولتس، وقـادة الـدول الخمـس في آسـيا الوسـطى في نهايـة سـبتمبر 2023، والتـي نُظِـرَ إليهـا بأنهـا تُقـدِّم منظـوراً غربيـاً مناسـباً للتعامـل مـع آسـيا الوسـطى بصفتهـا اتحـاداً اقتصاديـاً وسياسـياً مُحتمَـلاً. وفي البيـان الختامـي المشـترك للقمـة، تـم الإعـلان عـن رفـع مسـتوى العلاقـة بـين ألمانيـا ودول آسـيا الوسـطى إلى مسـتوى "الشراكـة الإقليميـة الاسـتراتيجية"، وأن هـذه الاجتماعـات بهـذا الشـكل سـوف تسـتمر خـلال عـام 2024[6].

جديـر بالإشـارة في هـذه النقطـة، أن هـذه الزيـارات تزامنـت مـع تحـركات متوازيـة مـن الاتحـاد الأوروبـي، مدفوعـة بجهـود ألمانيـة؛ مثـل: قمـة الاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى التـي عُقِـدَت في أسـتانا، في أكتوبـر 2022، وفي شـولبون آتـا في قرغيزسـتان في يونيـو 2023؛ ومؤتمـر التواصـل الأول بـين الاتحـاد الأوروبـي وآسـيا الوسـطى في نوفمـبر 2022 في سـمرقند[7].

ويُمكِـن فهـم هـذا التحـول الألمانـي نحـو آسـيا الوسـطى في ضـوء السـياق الواسـع لتحـركات برلـين نحـو آسـيا؛ ويتسـم هـذا السـياق ببعـض السـمات؛ مـن أهمهـا الديناميكيـة الاقتصاديـة للمنطقـة؛ إذ يمثـل النمـو الاقتصـادي السريـع في آسـيا فرصـاً واسـعة للـشركات الألمانيـة؛ وتشـكِّل آسـيا حاليـاً مـا يزيـد عـلى ربـع الناتـج الاقتصـادي العالمـي، كمـا أنهـا مَصـدَر لنفـس النسـبة تقريبـاً مـن تدفقـات التجـارة الدوليـة. إلى جانـب ذلـك؛ أدى صعـود الصـين كقـوة عالميـة رئيسـية، إلى جانـب النفـوذ المتزايـد للهنـد واليابـان وقـوى إقليميـة أخـرى بالمنطقـة؛ إلى تغيـير المشـهد الجيوسـياسي في آسـيا. هـذا التحـول في ديناميـات القـوة فـرض عـلى برلـين ضرورة الانخـراط بشـكل أو بآخـر مـع هـذه القـوى الناشـئة للحفـاظ عـلى نظـام دولي مسـتقر قائـم عـلى القواعـد. وتُضـاف إلى ذلـك المخـاوف الأمنيـة المتزايـدة بالمنطقـة، في ظـل تصاعُـد تهديـدات الحـروب التقليديـة بعـد انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، ناهيـك عـن تصاعـد التهديـدات العابـرة للحـدود الوطنيـة، مثـل: الإرهـاب وانتشـار أسـلحة الدمـار الشـامل والتهديـدات السـيبرانية؛ مـا يتطلـب مـن ألمانيـا تعزيـز تعاونهـا مـع الـشركاء الآسـيويين.

ثالثاً: أبعاد السياسة الخارجية الألمانية في آسيا الوسطى

تُركِّز سياسة ألمانيا الخارجية تجاه آسيا الوسطى على أربعة أبعاد رئيسية، وهي: البعد الاستراتيجي المرتبط بمواجهة هيمنة روسيا والصين على المنطقة وتجنُّب سيطرتهما الكاملة على المنطقة، والبعد الاقتصادي المرتبط بتعزيز التنمية الاقتصادية بالتركيز على تنويع مصادر إمدادات الطاقة وتصدير السلع والخدمات الألمانية، والبعد الأمني المتصل بالتغلب على التعقيدات المرتبطة بأفغانستان وتعزيز التعاون الأمني بين ألمانيا ودول المنطقة، وأخيراً البعد الثقافي المرتبط بتعزيز الاتصالات مع شعوب المنطقة واستقطاب العقول الآسيوية إلى ألمانيا.

1 – البعد الاستراتيجي:

عززت الأزمة الأوكرانية التحالف الجيوسياسي الصيني الروسي؛ مما أدى إلى تنامي العلاقات بين الدولتين؛ وهو ما سيعزز بدوره قبضتهما على جمهوريات آسيا الوسطى؛ ما قد يدفع المشاركة السياسية والاقتصادية الغربية في المنطقة إلى الهامش؛ لذلك، فإن تنامي الاهتمام الألماني مؤخراً بآسيا الوسطى يُعَد خطوةً في مواجهة النفوذ الروسي الصيني. هذا الهدف يجد مرجعيته في استراتيجية الأمن القومي الألماني الحديثة التي أصدرتها الحكومة الائتلافية، في 14 يونيو 2023، والتي تسعى إلى معالجة المصالح الألمانية في المشهد الأوروبي المتأثر بالحرب الأوكرانية؛ إذ نصَّت الاستراتيجية على أن "البيئة الأمنية في ألمانيا تشهد تغييراً عميقاً"، واعتبرت روسيا صراحةً بمثابة "تهديد للأمن الأوروبي"، ووصفت الصين بأنها "منافس صعب، وخصم نظامي، لكنها لا تزال شريكاً أساسياً"[8].

في ضوء ذلك، تحتل منطقة آسيا الوسطى دوراً مركزياً في الخلاف الجيوسياسي الحالي بين الغرب وروسيا والصين بسبب موقعها الفريد، ومسارها التاريخي، وتكويناتها المؤسسية، ونماذجها التنموية. ومع ذلك؛ فإن المنطقة نفسها هي من بين المناطق الأكثر تضرراً من الحرب الأوكرانية؛ لأنها مُحاطة بدول تخضع لعقوبات غربية (أفغانستان وإيران والصين وروسيا)، لكنها حريصة في الوقت ذاته على تعميق تحالفاتها العالمية على الرغم من مواجهتها لآثار العقوبات الجديدة غير المسبوقة ضد روسيا تحديداً[9].

ولقد لاحظت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بيربوك، عشية زيارتها إلى آسيا الوسطى في أكتوبر 2022 مخاوف دولها من الوقوع بين شقي رحى الغرب وروسيا والصين؛ إذ قالت: "بينما أرادت جمهوريات آسيا الوسطى منذ فترة طويلة أن تكون بمثابة جسر بين روسيا والصين وأوروبا؛ فإنها تجد نفسها الآن محل صراع مصالح، وتتخوف من أن تصبح لعبة في يد الجميع". هذه الملاحظة دفعتها إلى توضيح أهداف الانخراط الألماني في آسيا الوسطى، والذي وصفته بأنه يهدف إلى "الحفاظ على وضع جمهوريات آسيا الوسطى كدول مستقلة"؛ وهو ما يعزز بشكل غير مباشر الاستقلال الاستراتيجي لهذه المنطقة عن النفوذ الروسي التقليدي والحضور الصيني المتزايد[10].

توازياً مع مساعي تقويض النفوذ الروسي، تَستهدِف ألمانيا، والغرب عموماً، من انخراطه النشط في آسيا الوسطى، التأكد من التزام دول المنطقة بالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وَسْط ما أُثيرَ حول مساعدة بعض هذه الجمهوريات موسكو على التهرب من العقوبات؛ فقد زادت الصادرات من دول

آسيا الوسطى، وبشكل ملحوظ في بعض الحالات، منذ بدء الحرب الأوكرانية في فبراير 2022؛ ما يزيد المخاوف من أن بعض الشركات الغربية تَستخدِم هذه الدول للتهرب من نظام العقوبات، على الرغم من أن هذه الدول، التي ما زالت تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة مع روسيا تُظهِر حيادها الدبلوماسي في الأزمة، وتحرص في الوقت نفسه على إقامة علاقات جيدة مع الطرفين، سواءً روسيا أم الغرب.

وربما ذلك ما دفع رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، للتأكيد، خلال القمة الألمانية في سبتمبر 2023، أن "بلاده تحترم نظام العقوبات الغربية المفروضة على موسكو"، وأنه "يجب ألا تكون هناك مخاوف لدى الجانب الألماني بشأن الإجراءات المحتملة للتحايل على نظام العقوبات"[11]. واتساقاً مع هذا النهج، شكَّل انعقاد "منتدى الاستثمار العالمي حول روابط النقل بين الاتحاد الأوروبي وجمهوريات آسيا الوسطى"، في بروكسل، في الفترة من 29 إلى 30 يناير 2024، حلقة جديدة في الاتجاه الأوروبي لتقويض نفوذ موسكو في هذه المنطقة وضمان فعالية العقوبات الغربية المفروضة عليها من خلال محاولة جذب دول آسيا الوسطى للتقارب مع أوروبا على حساب روسيا؛ خاصةً وأن المنتدى الأخير أكد التزام الأطراف الأوروبية والدولية باستثمار 10 مليارات يورو (10.2 مليار دولار) في تطوير طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، والمعروف بـ "الممر الأوسط"، الذي يربط بين أوروبا وآسيا الوسطى؛ ليصبح أكثر حداثة وتنافسية[12].

من ناحية أخرى، وعلى المستوى الاستراتيجي؛ تَستهدِف ألمانيا تحجيم نفوذ الصين في المنطقة، وتقليل تعاونها الاقتصادي كدولة معها؛ إذ كانت ألمانيا حذرة من الانخراط في تعاون اقتصادي عميق مع الصين منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فبينما انضمت ألمانيا إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية؛ وهي الآن رابع أكبر مساهم فيه، إلا أنها اختارت عدم المشاركة في مبادرة الحزام والطريق. ولكن تبَّنت برلين سياستها الأولى على الإطلاق تجاه الصين في يوليو 2023؛ وهو ما توازى مع تكثيف ألمانيا نشاطها الدبلوماسي بشكل غير مسبوق، منذ عام 2020، مع دول منطقة الإندوباسيفيك أيضاً؛ إذ يجتمع السياسيون الألمان بشكل متكرر مع قادة القوى الإقليمية الأخرى، وذلك في محاولة لتقويض نفوذ الصين في المنطقة عبر طرح نفسها كبديل أو خيار مناسب لدول آسيا عموماً وآسيا الوسطى خصوصاً.

2 – البعد الاقتصادي:

يُمثِّل البعد الاقتصادي بين ألمانيا ودول آسيا الوسطى العامل الأكثر أهمية في علاقات الطرفين؛ فخلال قمة برلين في سبتمبر 2023، أجرى قادة دول آسيا الوسطى محادثات مع المستشار الألماني، وشاركوا في اجتماع عمل مشترك للجنة الشرقية للاقتصاد الألماني؛ إذ اتفقت الأطراف على وضع "قائمة برلين" للمشروعات المتعددة الأطراف في آسيا الوسطى، والتي سيتم اختيارها بشكل مشترك. وحتى الآن، استثمرت الشركات الألمانية ما يزيد على 10 مليارات يورو في آسيا الوسطى؛ مما أدى إلى خلق أكثر من 35 ألف فرصة عمل، وتقوم نحو 900 شركة برأسمال ألماني بإنتاج المنتجات وتقديم الخدمات في المنطقة[13].

الحاجة إلى الطاقة تُعَد محوراً رئيسياً في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وآسيا الوسطى، خاصةً في ظل مساعي ألمانيا لتنويع مصادر إمدادات الطاقة لتعويض النقص الذي خلَّفته الحرب الروسية الأوكرانية، وتوقف إمدادات النفط والغاز من روسيا إلى ألمانيا. وقد أصبحت كازاخستان، أكبر منتج لليورانيوم في العالم، فاعلاً مهماً في هذا الأمر؛ إذ احتلت المرتبة الرابعة في إمدادات النفط إلى ألمانيا، وقد أعرب الرئيس قاسم جومارت توكاييف عن إمكانية زيادة صادرات النفط إلى ألمانيا.

شكل (2): طرق التجارة البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا

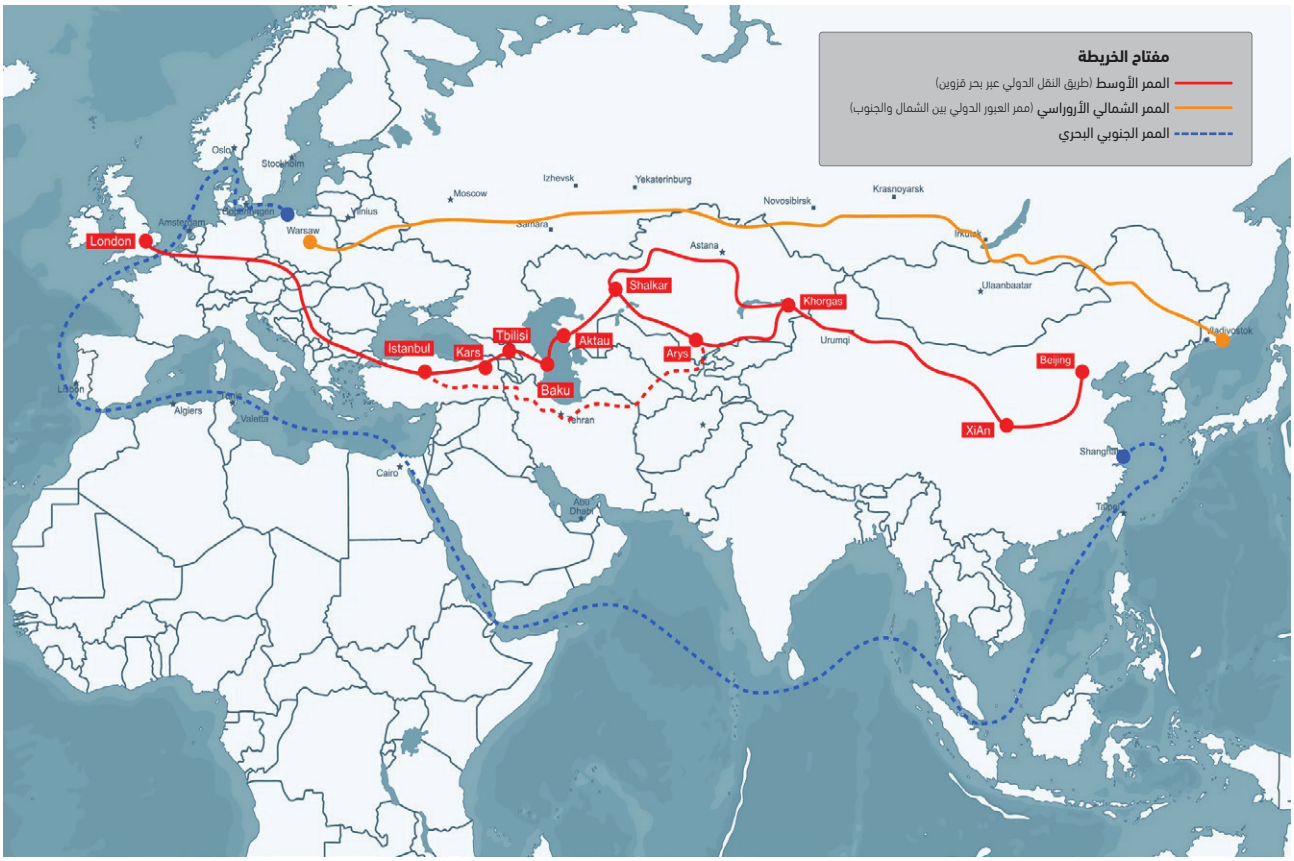

https://tinyurl.com/3474f2wk

كذلك أثارت احتياطيات تركمانستان الهائلة من الغاز الطبيعي اهتمام الاتحاد الأوروبي وألمانيا. ونظراً لأن مشروع "نابوكو" المصمم لنقل الغاز التركماني إلى أوروبا عَبْر خطوط أنابيب تمر ببحر قزوين، واجه معارضة من إيران وروسيا؛ فقد تم توسيع طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، الذي يُعَد بديلاً أقصر، وخالياً من العقوبات التي تعوق حركة التجارة عَبْر الممر الشمالي الأوراسي (ممر العبور الدولي بين الشمال والجنوب)؛ وهو عبارة عن شبكة من طرق النقل التي تحاكي طريق الحرير القديم، وتمتد من الصين إلى أوروبا عبر كازاخستان وبحر قزوين والقوقاز إلى تركيا؛ ويهدف لنقل التجارة والعديد من المواد الخام والمعادن الأرضية النادرة إلى أوروبا[14].

وإلى جانب الطاقة، تُمثِّل التجارة عاملاً مركزياً في علاقات الطرفين؛ ففي عام 2010، أصبحت ألمانيا ثالث أكبر شريك تجاري لجمهوريات آسيا الوسطى بَعْد روسيا والصين. وفي السنوات التالية نمت المصالح الاقتصادية الألمانية في المنطقة؛ ففي عام 2022، أصبحت ألمانيا الشريك التجاري والاقتصادي الرائد بين دول الاتحاد الأوروبي لأوزبكستان؛ إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين 2.2 مرة بين أعوام 2016 و2023، من 529.1 مليون دولار إلى 1.2 مليار دولار؛ وزادت الصادرات بمقدار 2.4 مرة، من 36.9 مليون دولار إلى 88.9 مليون دولار؛ وزادت الواردات بمقدار 2.2 مرة، من 492.2 مليون دولار إلى 1.1 مليار دولار خلال هذه الفترة[15]. كذلك بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الألمانية في أوزبكستان حوالي 5.5 مليار دولار في عام 2021؛ ما يُشكِّل حوالي 60% من إجمالي الاستثمارات الأوروبية. وفي مقابل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الفعّالة، أعطى الاتحاد الأوروبي مزايا لأوزبكستان في إطار برنامج نظام الأفضليات المعمم الزائد (GSP+). ومنذ عام 2008، تقود ألمانيا ما يُسمَّى "عملية برلين" لمساعدة آسيا الوسطى في مواجهة التحديات الملحة التي تواجهها في مجال إدارة المياه[16].

وفي عام 2022، شكَّلت كازاخستان 83% من التجارة بين ألمانيا وآسيا الوسطى، بما مجموعه 9 مليارات دولار من إجمالي 11 مليار دولار؛ ولذلك تُعَد واحدة من أكبر 50 شريكاً اقتصادياً لألمانيا وواحدة من الدول الأربع الرئيسية لإمدادات النفط إلى ألمانيا. وقد استثمرت ألمانيا ما مجموعه 6 مليارات دولار في كازاخستان، مع توجيه 90% من الاستثمارات نحو القطاع غير المتعلق بالموارد. ويُوجَد حالياً ما يقرب من 1000 شركة في كازاخستان تمتلك رأسمال ألماني. وقد أسفر منتدى الأعمال الألماني الكازاخستاني الذي عقد في أستانا، في يونيو 2023، عن توقيع 23 اتفاقية ثنائية بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، كما أعلنت كازاخستان زيادة صادراتها من النفط الخام إلى مصفاة "بي سي كيه" الألمانية في شفيدت بنسبة 10%، وذلك باستخدام خطوط النقل البرية. وعلى النقيض من عمليات التعاون السابقة التي ركزت في المقام الأول على القطاعات غير المتعلقة بالموارد، تَرَكَّز هذا التعاون على إبراز الشراكة العميقة في قطاعي الموارد الطبيعية والطاقة[17].

جدول (1): حجم وهيكل التجارة الثنائية بين ألمانيا ودول آسيا الوسطى (2023)

الدولة	حجم التجارة الثنائية	أهم الصادرات إلى ألمانيا	أهم الواردات من ألمانيا
كازاخستان	9 مليار دولار	النفط الخام، والسبائك الحديدية والفضة	الطائرات والمروحيات، والسيارات، والأدوية المعبأة
أوزبكستان	1.2 مليار دولار	الذهب، وخيوط القطن الخالص غير المخصصة للبيع بالتجزئة، والموليبدينوم	الطائرات والمروحيات، والسيارات، والأدوية المعبأة
قرغيزستان	795.7 مليون دولار	المواد الخشبية، وأواني السيراميك، ومواد فولاذية	السيارات، ومعدات الحماية، والنفط المكرر

تركمانستان	238.5 مليون دولار	النفط الخام، والأسمدة النيتروجينية، وهلام البترول	الجرارات، والتوربينات الغازية، والأدوية المعبأة
طاجيكستان	90.1 مليون دولار	القطن المنسوج، ولوحات الدوائر المطبوعة	غير متاح

Source: Germany Federal Foreign Office.

أيضاً، تطورت العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وقرغيزستان؛ إذ بلغ إجمالي التجارة الثنائية بينهما 734 مليون يورو (حوالي 795.7 مليون دولار) في عام 2023، مع فائض تجاري كبير لصالح ألمانيا. وتُمثِّل السيارات والآلات والمنتجات الكيماوية من الأدوية ومستحضرات التجميل الصادرات الرئيسية لألمانيا إلى قرغيزستان، فيما تستورد ألمانيا منها المواد الخام والمواد الغذائية. وتخطط الدولتان لتوسيع التعاون في مجال تدريب وتوظيف العمالة الماهرة[18].

وفي تركمانستان، تُعَد الشركات الألمانية شريكاً موثوقاً به في توفير منتجات مستدامة عالية الجودة. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين ألمانيا وتركمانستان 220 مليون يورو (حوالي 238.5 مليون دولار) في عام 2023[19]. أما بالنسبة لطاجيكستان، فالتجارة مع ألمانيا محدودة مقارنة بنظيراتها في المنطقة، ففي عام 2023، بلغت قيمة التجارة بين الدولتين 83.2 مليون يورو (90.1 مليون دولار)، بعد أن وصلت إلى 114 مليون دولار في عام 2022؛ بما جعل طاجيكستان في المرتبة 152 بين الشركاء التجاريين لألمانيا. ويُعزى ذلك إلى المشكلات الهيكلية في القطاع المصرفي في طاجيكستان، والفجوات في البنية التحتية، وندرة الطاقة وعدم اليقين القانوني، وهي العوامل التي تؤثر سلباً في مناخ الاستثمار بشكل عام[20]، على الرغم من توقيع الدولتين حتى الآن على 42 اتفاقية ثنائية، وفقاً لبيانات وزارة الخارجية الطاجيكية[21].

وإلى جانب ما سبق، تبقى مسألة التكنولوجيا مقابل المواد الخام هي الموضوع الواسع الذي يدفع العلاقة بين ألمانيا ودول آسيا الوسطى؛ خاصةً كازاخستان؛ إذ وعدت برلين بتعزيز صادرات التعليم والتكنولوجيا إلى أستانا، كما أطلق الرئيسان الألماني والكازاخي في عام 2023 بناء مصنع للهيدروجين الأخضر بقيمة 54.3 مليار دولار من قبل شركة "سفيفيند" للطاقة الألمانية السويدية، وتم افتتاح المعهد الهندسي الكازاخستاني الألماني خلال زيارة شتاينماير[22].

3 – البعد الأمني:

تنظر ألمانيا إلى آسيا الوسطى بصفتها حليفاً مركزياً فيما يتعلق بأفغانستان نظراً لرفض حركة طالبان إجراء محادثات مع أوروبا. وقد تولت برلين بالفعل مسؤولية متزايدة في التخطيط للعمليات العسكرية والخاصة في أفغانستان. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، قامت ألمانيا بإجلاء جيشها وأفرادها الآخرين من أفغانستان بدعم من أوزبكستان.

من ناحية أخرى، تحتاج ألمانيا إلى تعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى للحد من تدفُق المهاجرين الأفغان إلى دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك مهاجري آسيا الوسطى، من خلال تأسيس مسارات نظامية للمهاجرين بدلاً من اللجوء للطرق غير الشرعية، والعمل في الوقت ذاته على تقويض الهجرة غير النظامية. هذا بالإضافة إلى الحفاظ على المواطنين الألمان في دول آسيا الوسطى؛ إذ يقيم حوالي 226 ألف من العرق الألماني في كازاخستان وحدها، كما أن ألمانيا ذاتها موطن لأكثر من مليون كازاخستاني[23].

شكل (3): عدد المهاجرين من جمهوريات آسيا الوسطى إلى ألمانيا

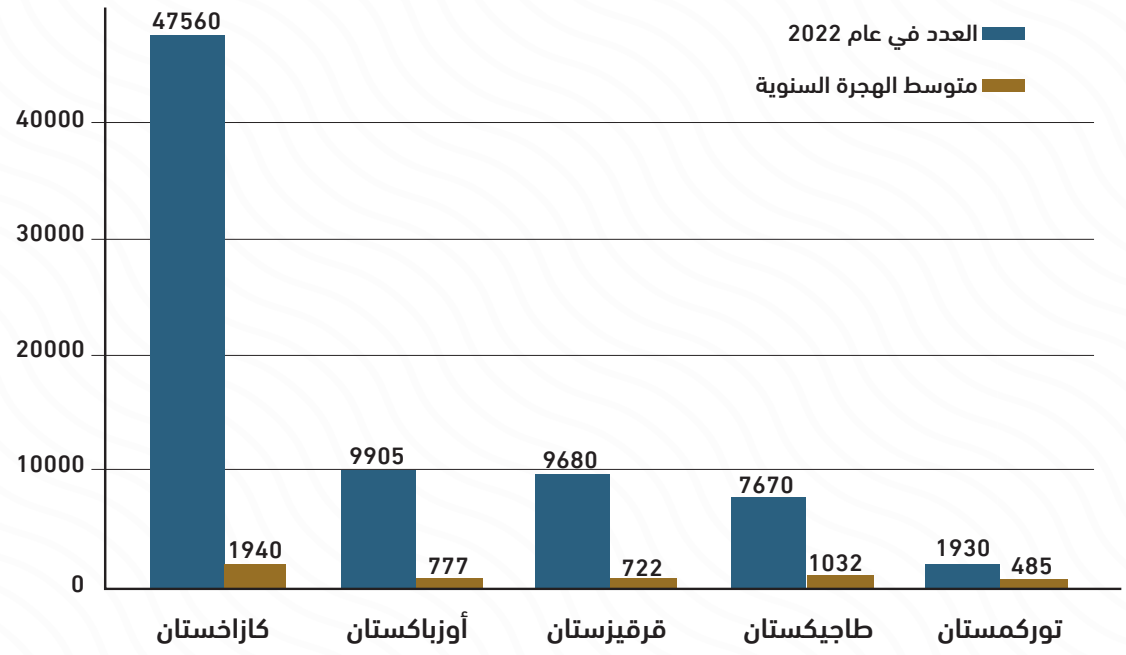

Source: Eldaniz Gusseinov, Germany-Central Asia summit: advantages and disadvantages of cooperation with Germany, Central Asian Bureau for Analytical Reporting, October 10, 2023. https://tinyurl.com/2f929nah

ويرتبط البعد الأمني أيضاً بتأثيرات تغيُر المناخ، خاصةً في مجالي البيئة والمياه، واللذين عملت ألمانيا على تطوير تعاونها مع آسيا الوسطى فيهما؛ ففي يناير 2020، وخلال مؤتمر وزاري في برلين جمع بين وزير الخارجية الألماني السابق هايكو ماس، ووزراء خارجية دول آسيا الوسطى، أطلقت ألمانيا مبادرة "آسيا الوسطى الخضراء" للحد من تأثيرات تغيُر المناخ في المنطقة[24]. كما كانت قضايا المناخ وتأثيراتها أحد المجالات الأربعة التي تم الاتفاق عليها في قمة برلين الأخيرة مع زعماء دول آسيا، إلى جانب ثلاثة مجالات رئيسية أخرى؛ هي الاقتصاد والطاقة والموارد الطبيعية؛ والتعاون الإقليمي والاستجابة في حالات الطوارئ، والاتصالات بين الشعوب.

4 – البعد الثقافي:

يُعَد تحسين الصورة الذهنية لألمانيا وتعزيز التواصل بين الناس أحد أهداف الدبلوماسية العامة لبرلين، والتي تتمثل أدواتها في آسيا الوسطى في المؤسسات التعليمية مثل: مدارس اللغة الألمانية، والجامعات المُشترَكة، ومراكز تعليم اللغة الألمانية، والمؤسسات السياسية القريبة من الأحزاب السياسية، والمنظمات الإنسانية، وغيرها.

ولقد تم التركيز في البيان الختامي لقمة ألمانيا وآسيا الوسطى بشكل خاص على تعلُّم اللغة الألمانية والتعاون التعليمي؛ إذ أكد رؤساء دول المنطقة استعدادهم لمواصلة دعم تدريس اللغة الألمانية في المؤسسات التعليمية في بلدانهم، بما يشمل برامج معهد جوته ومراكز اللغات وأكثر من 50 مدرسة (PASCH). إجمالاً، يتعلم أكثر من 500 ألف تلميذ في منطقة آسيا الوسطى اللغة الألمانية[25]. وتَعتبِر السياسة الخارجية الألمانية تعزيز تعلُّم اللغة آلية رئيسية في تطوير العلاقات الثنائية مع منطقة آسيا الوسطى وزيادة الاتصالات السكانية والمشروعات المشتركة.

وعلى الرغم من أن الأوزان النسبية لأبعاد السياسة الخارجية الألمانية في آسيا الوسطى غير متساوية – إذ من الواضح أن الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية تحتل مكانة أكبر في الفكر الألماني تجاه هذه المنطقة– فإنها في النهاية تتكامل لتشكيل سياسة خارجية شاملة تجاه هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، والتي تضاعفت أهميتها في السنوات الأخيرة، بما حوَّلها – في الفكر الألماني– من منطقة هامشية إلى منطقة ذات أولوية استراتيجية ينبغي تعزيز التعاون معها.

رابعاً: فرص وتحديات تطوير العلاقات بين ألمانيا وجمهوريات آسيا الوسطى

تتيح حالة السيولة التي يشهدها النظام العالمي حالياً للسياسة الخارجية الألمانية عدة فرص استراتيجية مهمة في إطار تعزيز العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، لكنها تضع في الوقت ذاته مجموعة كبيرة من التحديات، وهو ما يُمكِن التطرق له على النحو التالي:

1 – فرص تطوير علاقات ألمانيا مع جمهوريات آسيا الوسطى:

لدى ألمانيا عدة فرص في سبيل تطوير علاقاتها مع منطقة آسيا الوسطى، من بينها النمو الاقتصادي المتصاعد لهذه المنطقة، وتوفير بدائل للطاقة لألمانيا، فضلاً عن أن يكون تطوير العلاقات مدخلاً لتعزيز الحضور الألماني والأوروبي بالمنطقة. ويمكن الإشارة إلى هذه النقاط كالتالي:

أ – النمو الاقتصادي المتصاعد لدول آسيا الوسطى: شهدت اقتصادات منطقة آسيا الوسطى نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات الأوروبية نفسها أنه رغم التوقعات بتباطؤ النمو في المنطقة في عام 2024 إلى 5.4%؛ فإنه من المتوقع أن يعاود النمو الارتفاع مجدداً في عام 2025 ليصل إلى 5.9%، وفقاً لأحدث تقرير صادر عن التوقعات الاقتصادية الإقليمية نشره البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مايو 2024 [26].

ويشير البنك الأوروبي في تقريره إلى أن اقتصادات آسيا الوسطى واصلت مسار التعافي القوي بعد "كورونا" بمساعدة موجة من الأموال والشركات ورأس المال البشري عالي الجودة من روسيا، والطلب القوي على السلع الأساسية التصديرية الرئيسية. كما توقع البنك أن ارتفاع إنتاج النفط وانتعاش الزراعة والخصخصة المُحتمَلَة في بعض دول المنطقة؛ كلها عوامل سوف تؤدي إلى تسارع النمو بشكل كبير خلال السنوات المقبلة.

جدول (2): نسبة نمو اقتصادات دول آسيا الوسطى منذ عام 2021

الدولة/ العام	نسبة النمو الفعلي (%)			نسبة النمو المتوقع (%)	
	2021	2022	2023	2024	2025
كازاخستان	4.1	3.2	5.1	4.5	5.5
قرغيزستان	5.5	9	6.2	8.5	7
طاجيكستان	9.4	8	8.3	7.5	7
تركمانستان	6.2	6.2	6.3	6.3	6.3
أوزبكستان	7.4	5.7	6	6.5	6

Source: Regional Economic Prospects, **European Bank for Reconstruction and Development,** May 2024, p 5.

ويُمثِّل هذا النمو فرصة إيجابية أمام ألمانيا لتعزيز مستوى تجارتها الخارجية واستثماراتها في المنطقة، كما أن الاحتياجات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى لتعزيز هذا النمو يُمكِن أن تسهم فيها ألمانيا من ناحية أخرى؛ إذ يظل التعاون الاقتصادي بين الطرفين هو حجر الزاوية في تطوُّر هذه العلاقات، خاصةً وأن آسيا الوسطى تتمتع بالموارد الطبيعية الوفيرة، التي يُمكِن لألمانيا بقاعدتها الصناعية المتقدمة وقدراتها التكنولوجية مساعدتها على استخراجها والاستفادة منها، فضلاً عن التعاون في تطوير البنية الأساسية في دول المنطقة، والمساعدة على تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، وكذلك توسيع التجارة والاستثمار لخلق أسواق جديدة للمنتجات والخدمات الألمانية بالتزامن مع توليد فرص العمل في دول المنطقة.

ب - توفير بدائل مهمة للطاقة: تُعَد آسيا الوسطى منطقة غنية باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي، فوفقاً لتقديرات عام 2022؛ تمتلك دول المنطقة ما يقرب من 19% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم و45% من احتياطيات الغاز الطبيعي[27]. ولا يقتصر الأمر على حجم موارد الطاقة التي تمتلكها المنطقة فحسب؛ بل أيضاً في تنوع هذه الموارد نفسها. فعلى سبيل المثال، لدى كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، احتياطيات كبيرة من النفط والغاز والفحم، في حين أن طاجيكستان وقرغيزستان، غنيتان بإمكانات الطاقة الكهرومائية غير المُستغَلَّة[28]. ويوفر مثل هذا التنوع في مصادر الطاقة الفرصة لتلبية

احتياجات الطاقة في ألمانيا وغيرها من دول أوروبا، خاصةً في ظل بحثها المتزايد عن موارد بديلة للغاز الروسي في أعقاب قطع الإمدادات الروسية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. وعلى الجانب الآخر، يدعم الاتحاد الأوروبي انتقال آسيا الوسطى إلى الطاقة النظيفة من خلال المساعدة الفنية ودعم الاستثمارات، استناداً إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى (2019) وخريطة الطريق المشتركة لتعميق العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى (2023)[29].

وقد بدأت شحنات النفط الكازاخستاني إلى ألمانيا عبر خط أنابيب "دروجبا" بموجب عقد تم توقيعه في يونيو 2023؛ إذ تم تسليم 993 ألف طن من النفط الخام على طول هذا الطريق بنهاية العام الماضي. كما عززت كازاخستان مكانتها كواحدة من أكبر ثلاث دول مُصدِرَة للنفط إلى فرنسا؛ فشحنت 5.47 مليون طن إليها في العام الماضي. كما زادت فرنسا من وارداتها من اليورانيوم من آسيا الوسطى بموجب اتفاقيات تم توقيعها في عامي 2022 و2023[30]، وواقعياً؛ فإنه لا يمكن لجمهوريات آسيا الوسطى أن تحل محل الواردات من دول "أوبك" إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها قد تقلل إلى حد كبير من "فجوة الطاقة" الدائمة في ألمانيا وفي دول الاتحاد الأوروبي الأخرى[31].

القمة الأولى بين مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية ورؤساء جمهوريات آسيا الوسطى (برلين، 29 سبتمبر 2023)

ج – تعزيز الحضور الألماني والأوروبي في آسيا الوسطى: يمنح السياق العالمي الحالي فرصة لألمانيا والاتحاد الأوروبي لتعزيز حضورهما في منطقة آسيا الوسطى؛ خاصةً في ظل رغبة جمهوريات هذه المنطقة في تنويع استثماراتها الخارجية وشركائها الدوليين، اتساقاً مع حالة التغير التي يشهدها النظام الدولي نحو عالم متعدد الأقطاب. ونظراً لإدراك دول آسيا الوسطى لمحورية ألمانيا في توجيه جهود الاتحاد الأوروبي؛ فإن تطوير العلاقات معها يُمثِّل مدخلاً مهماً لهذه الدول نحو أسواق ومنتجات وإمكانات أوروبا؛ الأمر الذي يتيح لألمانيا فرصة كبرى لتعزيز حضورها خاصةً، والحضور الأوروبي عامةً، داخل آسيا الوسطى التي تمثل باحة خلفية لروسيا.

2 – تحديات تطوير علاقات ألمانيا مع جمهوريات آسيا الوسطى:

على الرغم مما يتيحه تطوير العلاقات بين ألمانيا وآسيا الوسطى من فرص للطرفين؛ فإنه يواجه – بلا شك- عدة تحديات مهمة؛ منها تحديات هيكلية ترتبط بدول آسيا الوسطى نفسها؛ مثل: التفاوت بين إمكانات الدول الخمس، والفجوة الأقاليمية بين أوروبا وآسيا الوسطى. أما التحديات الخارجية، فترتبط بشكل أكبر بالنفوذ الروسي والصيني في المنطقة، في ظل حضور وتعاون أمني محدودين لألمانيا مع دول المنطقة، وصعوبة الموازنة بين المصالح والقيم الألمانية في علاقاتها مع دول المنطقة. ويُمكِن في هذا السياق إيجاز أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أ – التفاوت بين إمكانات دول آسيا الوسطى: على الرغم من أن نهج ألمانيا ينبني على جزء جماعي؛ أي يتعامل مع دول المنطقة ككتلة واحدة؛ فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين دول المنطقة وبعضها بعضاً؛ ما ينتج عنه تفاوت في حجم العلاقات بين ألمانيا وبين كل دولة منفردة. وتمثل التجارة البينية مثالاً على هذا التفاوت؛ إذ تحتل كازاخستان 83% من إجمالي تجارة دول المنطقة مع ألمانيا، وبالتبعية تتنوع مجالات التجارة معها على عكس بقية دول المنطقة. هذا التفاوت من شأنه أن يُنتِجَ علاقات غير متكافئة على الإطلاق مع دول المنطقة؛ ما يتطلب ضرورة تعزيز الشراكات الألمانية مع بقية الدول؛ لتسهيل تبني سياسات تَستهدِف المنطقة كلها لاحقاً؛ بدلاً من أن تخدم أطرافاً محددة فيها.

ب – الفجوة الأقاليمية بين أوروبا وآسيا الوسطى: لتنفيذ خططها للمشاركة في العملية الإقليمية في آسيا الوسطى؛ تحتاج ألمانيا لمعالجة بعض القضايا البنيوية، مثل: سد الفجوة الأقاليمية الناجمة عن الأراضي الروسية الشاسعة التي تقع بين أوروبا وآسيا الوسطى، والتي تُشكِّل تحدياتٍ في مجال الاتصالات، فضلاً عن المنافسة المتزايدة من الصين وروسيا؛ خاصةً في سياق البحث عن وسائل تجارية بديلة؛ إذ تتوسع شبكات النقل في آسيا الوسطى في اتجاهين مهمين إلى الغرب؛ فتشكل كازاخستان وبحر قزوين أهم الروابط في طرق التجارة الصينية الأوروبية، وإلى الجنوب، عَبْر البر والبحر مع تطوير الاتصالات بين الموانئ في كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وإيران، فضلاً عن خط السكك الحديدية الذي يربط أوزبكستان وأفغانستان وباكستان؛ نظراً لأن شحنات النفط التي تذهب من كازاخستان إلى أوروبا تمر عَبْر بحر قزوين؛ وهو ما يعطي أفضلية لروسيا في حظر خط أنابيب النفط الرئيسي من حين لآخر، وذلك يدفع أوروبا إلى إيجاد حلول لهذه المعضلة لتأمين واردات الطاقة إليها، والتي كان من بينها تنفيذ مشروع الممر الأوسط كبديل لطريق بحر قزوين.

ج – النفوذ الجيوسياسي لروسيا والصين في المنطقة: تاريخياً، تُعَد روسيا هي الفاعل الأكثر نفوذاً وحضوراً في منطقة آسيا الوسطى، انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها. هذا النفوذ

لا يبدو أنه تزعزع بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات الغربية التي فُرضت على موسكو؛ خاصةً في ظل فرض الولايات المتحدة عقوبات على بعض الشركات في دول آسيا الوسطى، والتي ساعدت موسكو على التهرب من العقوبات. وعلى الرغم من تحرك دول المنطقة لتنويع شراكاتها الخارجية؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استبدال روسيا؛ نظراً لعمق الروابط معها على مُختلَف المستويات.

أما بالنسبة للصين؛ فإنها أولت منذ وصول الرئيس شي جين بينغ للسلطة وإعلانه استراتيجية بكين الاقتصادية "حزام واحد، طريق واحد"، اهتماماً كبيراً بمنطقة آسيا الوسطى خلال السنوات العشر الماضية[32]؛ بالتركيز على الاستثمار في قطاع الموارد والبنية التحتية والتنمية الزراعية؛ وهو ما أثار مخاوف جدية بين السكان المحليين حينها من طموحات الصين في المنطقة. ولا شك في أن نفوذ الصين تصاعَد في المنطقة مؤخراً؛ ما انعكس في انعقاد أول قمة من نوعها بين الصين ودول آسيا الوسطى في يوليو 2023؛ لتعزيز التعاون بين الطرفين[33].

وفي مواجهة هذا النفوذ المتصاعد لروسيا والصين، يسعى الاتحاد الأوروبي للمنافسة في آسيا الوسطى. وبينما تحاول ألمانيا، ومن بعدها الاتحاد، تطوير التقارب بشكل أكثر عمقاً مع دول هذه المنطقة، تظل إمكانية "إزاحة" روسيا أو تقويض الصين تحدياً صعباً؛ يحتاج لجهود سياسية أكثر وعمق أكبر في العلاقات يدفع دول المنطقة نفسها لتفضيل أوروبا والغرب عموماً على روسيا والصين، اللتان تزيدان تنسيق مصالحهما بالمنطقة لمواجهة النفوذ الغربي بها.

يُفهم ذلك في إطار رد الفعل الروسي والصيني على الطموحات الأوروبية المتنامية في آسيا الوسطى، والتي تنظر الدولتان إليها بأنها "تحدٍّ" قد يقوِّض مصالحهما، لكن مع تطور الوضع، أصبحت الدولتان تنظران إلى هذه التحركات على أنها تطور لا يُقوِّض دورهما الاستراتيجي؛ بل إنه يمكن الاستفادة منه بشكل غير مباشر في بعض المجالات مثل: النقل والتجارة. وفي المقابل، عمدت الصين وروسيا إلى تعميق تعاونهما مع آسيا الوسطى وتعزيز جاذبيتهما لدول المنطقة؛ ما انعكس في القمم التي عقدتها الدولتان مع دول المنطقة على مستوى أعلى رسمياً من "الاجتماعات رفيعة المستوى" للاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم يمكن الافتراض بأن النهج الحذر الحالي الذي تتبناه الصين وروسيا فيما يتصل بتوثيق الروابط بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى هو نهج مؤقت؛ لأنهما لا تزالان تحتفظان بخيار عرقلة هذه العلاقات كأداة مهمة تحت تصرفهما، في حال وصلت هذه العلاقات لحد تهديد النفوذ الصيني والروسي بالمنطقة.

د - محدودية التعاون الأمني والعسكري الألماني مع دول المنطقة: يَحُد التاريخ العسكري الألماني، بوجه عام، من تطوير دور عسكري خارجي أكثر قوة لألمانيا؛ ولاسيما في آسيا. ورغم ذلك، لا يزال عدم الاستقرار المستمر في أفغانستان، الواقعة على حدود آسيا الوسطى، يشكِّل مخاوف أمنية ويعقِّد التعاون الإقليمي بين الطرفين، على الرغم من دعم ألمانيا بناء القدرات لقوات أمن الحدود؛ لمكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، ألغت ألمانيا أي وجود عسكري لها في المنطقة مع إغلاق قاعدتها العسكرية الوحيدة في المنطقة، والواقعة في أوزبكستان، في ديسمبر 2015؛ بسبب خلاف حول القيمة الإيجارية للقاعدة، والتي كانت بمثابة نقطة لوجستية للقوات الألمانية العاملة في أفغانستان[34]. في المقابل، تحتفظ روسيا بثلاث قواعد عسكرية في آسيا الوسطى؛ في كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان؛ ما يعكس النفوذ العسكري الروسي بالمنطقة مقابل النفوذ الألماني والغربي

عموماً.

هـ – صعوبة الموازنة بين المصالح والقيم الألمانية: تظل معضلة التوازن بين القيم والمصالح أحد معوقات فعالية السياسة الخارجية الألمانية، وتنطبق هذه المعضلة بشكل واضح على سياسة برلين في آسيا الوسطى، فبينما تحتاج ألمانيا لدول المنطقة اقتصادياً؛ فإنه ينبغي عليها أيضاً تأكيد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان والحريات والقيم الديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الفساد وغيرها؛ وهو ما قد يكون تحدياً صعباً في بعض دول آسيا الوسطى. ويدرك زعماء آسيا الوسطى هذا الواقع؛ ومن ثم يناورون بهذه الورقة أيضاً لعلمهم بأن أوروبا تأتي مُحمَّلة ليس بالدعم السياسي والتنموي فحسب؛ بل أيضاً بالمعايير والقيم؛ وهو ما سيضعف بدوره النفوذ الألماني والأوروبي مقابل منافسيهم الرئيسيين، روسيا والصين[35].

وبطبيعة الحال، فإن هذه الفرص والتحديات أمام السياسة الخارجية الألمانية في آسيا الوسطى تحتاج إلى معادلة سياسية واستراتيجية دقيقة من صانع القرار الألماني لممارسة دور حقيقي فاعل في هذه المنطقة من العالم، وتحقيق مصالحها الخارجية من ناحية، وتنسيق كامل مع سياسات الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

خاتمة

تطورت السياسة الخارجية الألمانية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى خلال السنوات الماضية من اهتمام هامشي إلى مشاركة استراتيجية أكبر. وبدافع من الحقائق الجيوسياسية والفرص الاقتصادية والرغبة في تنويع الشراكات؛ تبنت ألمانيا نهجاً متعدد الأوجه يشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها. وفي حين لا تزال التحديات قائمة؛ فإن المشاركة الألمانية والأوروبية المتزايدة في آسيا الوسطى تعكس اعترافهما بأهمية المنطقة والتزامهما بالمساهمة في استقرارها وازدهارها وترابطها؛ خاصةً في ظل النفوذ الروسي والحضور الصيني الكبير في المنطقة.

ولا ينفصل التحرك الألماني الخارجي تجاه المنطقة عن طموحات وتحركات الاتحاد الأوروبي، الذي بدا ملحوظاً تحوُّل مساره تجاه هذه المنطقة خلال السنوات الماضية من خلال تعزيز المشاركة السياسية للكتلة والأهداف المُعلَنَة والمبادرات الجديدة، كجزء من جهود أوسع نطاقاً يبذلها الاتحاد الأوروبي لتكثيف نشاطه في منطقة أوراسيا، وهي الجهود التي تدعمها ألمانيا وفرنسا من خلال إجراءات مدفوعة بمصالحهما الاقتصادية الخاصة.

بالمقابل، تقدم العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي لدول آسيا الوسطى فرصة لتعزيز سيادتها وتسريع التحديث والإصلاح الاقتصادي؛ خاصةً في كازاخستان وأوزبكستان؛ إذ تركز الجمهوريات الخمس على جني الفوائد الفورية (التجارة) والفوائد الاستراتيجية الأوسع (تنويع الأسواق وطرق النقل، والوصول إلى التكنولوجيا). من جانبها، سعت تركمانستان إلى ممارسة دبلوماسية غاز أكثر نشاطاً مع الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يُعَد تحولاً استراتيجياً مهماً في نهج الدولة التي كانت في السابق معزولة تماماً عن الساحة الدولية، بينما تظل قرغيزستان وطاجيكستان أقل انخراطاً في التعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما يُظهِر عدم التكافؤ في هذا المجال بين دول آسيا الوسطى.

في المستقبل المنظور؛ من غير المُرجَّح أن تؤدي علاقات آسيا الوسطى مع الاتحاد الأوروبي عامةً، وألمانيا وفرنسا بشكل خاص، إلى تقويض موقف روسيا أو الصين في المنطقة؛ خاصة في البعدين الأمني والعسكري. ومع ذلك؛ فإن العلاقات الوثيقة بين آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي قد خلقت تحديات لروسيا والصين، ودفعتهما إلى جعل عرضهما للمنطقة أكثر جاذبية. ومن المفارقات أن الأهمية المتزايدة لآسيا الوسطى، والتي حفزتها جزئياً سياسة الاتحاد الأوروبي؛ هي أحد العوامل التي أسهمت في استقرارها الحالي حتى الآن.

وثمة مفارقة أخرى واضحة؛ إذ أظهر العامان الماضيان أن العلاقات بين ألمانيا، تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، وآسيا الوسطى، يُمكِن أن تتطور على الرغم من الظروف الداخلية في جمهوريات آسيا الوسطى والتوترات الدولية الشديدة التي أثرت في سياسات الدول الفردية والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك؛ فإن آفاق وأهمية هذا التعاون ستظل مرهونة بعدة عوامل مستقبلية أساسية؛ أبرزها ما سوف تسفر عنه نتائج الحرب في أوكرانيا، ودرجة الاستقرار في المنطقة وفي جنوب القوقاز، الذي يربط الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، وكذلك من خلال العلاقات المستقبلية للغرب مع روسيا والصين. بالإضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر مهم ستتضح ملامحه بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة في أعقاب انتخابات البرلمان الأوروبي؛ وما إذا كان لها تأثير في تغيير مسار الاتحاد تجاه المنطقة؛ خاصةً فيما يتعلق بما إذا كانت مؤسسات الاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة هذه السياسة النشطة وتطوير استراتيجية جديدة تجاه المنطقة.

ومع ذلك؛ فإن تحول ألمانيا؛ ومن ثم الاتحاد الأوروبي؛ ليصبحا فاعلان قويان في آسيا الوسطى سيظل أمراً صعباً لكنه ليس مستحيلاً؛ خاصةً وأن الاتحاد يتمتع بميزتين؛ أولاهما: القدرة على النظر في تجربة الصين وروسيا في المنطقة ومحاولة البناء عليها لتحقيق نجاح أكبر مع مخاطر أقل، وثانيتهما: ثروة موارد القوة الناعمة التي يتمتع بها الاتحاد وألمانيا؛ لتحسين صورتهما بين سكان دول المنطقة عبر نهج شمولي تبادلي قائم على التعاون المشترك، وليس نهجاً أحادياً يَستهدِف المصالح الأوروبية في المقام الأول، وتحديداً النظر للمنطقة كونها مصدراً للمواد الخام فقط.

أخيراً، من المُرجَّح أن تتطور علاقات ألمانيا، وفي نطاق أوسع الاتحاد الأوروبي، في المستقبل؛ لتصبح أولوية بالنسبة لآسيا الوسطى؛ خاصةً مع تزايد أهمية الاتحاد وألمانيا لدول المنطقة؛ بالتركيز على جني الفوائد المرتبطة بتحديث المنطقة واقتصاداتها. ومع ذلك، فإن حدود توسيع هذه العلاقات لتشمل مجالات أوسع غير الطاقة والتجارة والنقل، ستتوقف على حجم هامش المناورة السياسية المتاح لدول المنطقة لتحقيق التوازن في علاقاتها بين النقيضين (الغرب والشرق)، وحدود التحركات المضادة من روسيا والصين للحفاظ على نفوذهما الاستراتيجي في المنطقة، وحجم الرغبة والقدرة المتزايدة لألمانيا والاتحاد الأوروبي لوضع المنطقة في أولوياتهما الاستراتيجية خلال السنوات المقبلة.

المراجع

1- Timon Ostermeier and Eldaniz Gusseinov, Germany's Zeitenwende: Turning Toward Central Asia? **The Diplomat**, May 27, 2024. https://tinyurl.com/55f7yc3a

2- Eldaniz Gusseinov, Evaluating EU's Central Asia Strategy: Five-Year Mark and Future Expectations, **the Astana Times**, May 23, 2024. https://tinyurl.com/mwt6khnw

3- Eldaniz Gusseinov, Kazakhstan and Germany: Dissecting President Frank-Walter Steinmeier's Visit, **The Diplomat**, June 23, 2023. https://tinyurl.com/55f7yc3a

4- Catherine Putz, Uzbekistan's President Mirziyoyev Visits Germany, **The Diplomat**, May 03, 2023. https://tinyurl.com/3zb3dy4z,

5- Foreign Minister Baerbock travels to Kazakhstan and Uzbekistan, **Federal Foreign Office**, October 31, 2022. https://www.auswaertiges-amt.de/en/aussenpolitik/-/2560918

6- Lidia Gibadło and Marcin Popławski, The 'Central Asian Five' in Berlin: time for a strategic partnership, **Centre for Eastern Studies**, October 05, 2023. https://tinyurl.com/2ddwtyr2

7- Giuliano Bifolchi, First Germany-Central Asia Summit. Why Does It Matter?, **Geopolitical Report**, Vol 34, Issue 9, September 29, 2023. https://tinyurl.com/3zyzv2ey

8- For more details about the **German National Security Strategy:** https://www.nationalesicherheitsstrategie.de/en.html

9- Rustam Kayumov, Evolving Narratives in German Foreign Policy Toward Central Asia, **The Diplomat,** September 26, 2023. https://tinyurl.com/y6r2yf85

10- Timon Ostermeier and Eldaniz Gusseinov, **Op Cit.**

11- Lidia Gibadło and Marcin Popławski, **Op Cit.**

12- Assem Assaniyaz, EU-CA Investors Forum Announces €10 Bln Commitment for Development of Trans-Caspian Transport Corridor, **The Astana Times**, January 29, 2024. https://tinyurl.com/4bja3v63

13- Eldaniz Gusseinov, Germany-Central Asia summit: advantages and disadvantages of cooperation with Germany, **Central Asian Bureau for Analytical Reporting**, October 10, 2023. https://tinyurl.com/zwprb6r6

14- Alberto Rizzi, Risk and reward: Why the EU should develop the Middle Corridor trade route? **European Council on Foreign Relations**, April 11, 2024. https://tinyurl.com/2p9h5kcp

15- Rustam Kayumov, **Op Cit.**

16- Justinas Liuima, Uzbekistan to Benefit from EU GSP+ Trade Scheme, **EuroMonitor International,** May 19, 2023. https://tinyurl.com/epypx6kj

17- Meray Ozat**, Kazakh-German Relations: A Strategic Partnership Driving Investments**, **Caspian policy Center**, July 18, 2023. https://tinyurl.com/rxzbnwsr,

18- Germany and Kyrgyzstan: Bilateral relations, **Federal Foreign Office**, March 6, 2024. https://tinyurl.com/3hxsva6u,

19- Germany and Turkmenistan: Bilateral relations, **Federal Foreign Office**, March 6, 2024. https://tinyurl.com/2fa7946d,

20- Germany and Tajikistan: Bilateral relations**, Federal Foreign Office**, March 6, 2024. https://tinyurl.com/5cmhvcb9

21- Bilateral relations of Tajikistan with Germany, **Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Tajikistan,** January 19, 2024. https://tinyurl.com/yr9hbzks

22- Atul Bhardwaj, Germany in Central Asia, **Strategic Affairs**, **Economic and Political Weekly**, Vol. 58, Issue No. 30, January 20, 2024. https://tinyurl.com/4yppyztd

23- Meray Ozat, **Op Cit.**

24- Georgi Gotev, Germany launches 'Green Central Asia' initiative, **EuroActiv**, January 28, 2020. https://tinyurl.com/577x-atfd

25- Eldaniz Gusseinov, **Op Cit.**

26- European Bank for Reconstruction and Development, Regional Economic Prospects, May 2024. https://tinyurl.com/yasfbh8y

27**- Statistical Review of World Energy**, 2022, 71th edition. https://tinyurl.com/ynzu8wxd

28- For more details, follow this link: https://tinyurl.com/3ww9k6vk

29- For more details about EU Cooperation with Central Asia, follow: https://tinyurl.com/yc24v5v9

30- Marcin Popławski, Crisis as an opportunity. A new stage in EU-Central Asia relations, **Center for Eastern Studies**, April 26, 2024. https://tinyurl.com/98mwbhm9

31- Rustam Kayumov, **Op Cit.**

32- Marcin Popławski, **Op Cit.**

33- Vladislav Inozemtsev, **"**Central Asia: Making Use of a Historic opportunity", **Ifri, French Institute of International Relations,** No. 132, December 2023, https://tinyurl.com/5n73jyx6

34- Germany Formally Closes Uzbekistan Air Base, **Eurasianet**, Dec 16, 2015. https://tinyurl.com/3u7rehsd

35- Anna Matveeva, A New Opening for EU–Central Asia Relations? **Carnegie Endowment for International Peace,** April 13, 2023. https://tinyurl.com/2tyuu3ub

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات تصدر يومياً لتغطية أبرز التطورات الإقليمية والدولية المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وغيرها من الأنشطة والإصدارات، وترسل عبر البريد الإلكتروني.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر كل شهرين، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

دراسات خاصة: سلسلة دراسات غير دورية تركز على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل.

التقرير الاستراتيجي: تقرير يصدر سنوياً عن المركز، ويركز على الاتجاهات الرئيسية طويلة المدى التي تشكلت في الشرق الأوسط من خلال تفاعلات العام السابق، والتي يتوقع أيضاً أن تكون الأكثر تأثيراً في حالة الإقليم خلال العام التالي.

مؤشرات المستقبل: تقرير غير دوري يرصد ويُحلل أبرز المؤشرات وقواعد البيانات واستطلاعات الرأي العالمية والإقليمية.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

فعاليات المستقبل: ينظم المركز عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة، وحلقات النقاش، والدورات التدريبية).

ISSN: 2616-583X

جميع حقوق النشر محفوظة © 2024